أسئلة وأجوبة
حول الاشتراكية

– ١ –
ما هو الحزب الاشتراكي البريطاني؟

هو حزب سياسي مستقل عن جميع الأحزاب الأخرى، سواء كانت من أحزاب اليسار أو اليمين أو الوسط. وهدفه الوحيد هو العمل على إنشاء نظام اجتماعي عالمي يقوم على أساس الحاجة البشرية بدلاً من توفير الربح للقطاع الخاص أو العام. وقد تبنى الحزب الاشتراكي الأغراض والمبادىء التي تحتوي عليها هذه النشرة منذ عام ١٩٠٤، ولا يزال متمسكاً بها بدون أدنى تنازل. وتوجد أحزاب شقيقة في دول أخرى كثيرة تشارك الحزب الاشتراكي في هدفه ومبادئه، وهي كذلك مستقلة عن بقية الأحزاب السياسية.

– ٢ –
ما هي الرأسمالية؟

الرأسمالية هي النظام الاجتماعي الذي يوجد في كل أقطار العالم. ويقتضي هذا النظام تحتكر أقلية هي الطبقة الرأسمالية كل وسائل الإنتاج والتوزيع (من الأراضي والمصانع والمكاتب ووسائل النقل والإعلام الخ). أما مصادر الثروة كلها فهي من إنتاجنا نحن – طبقة الأغلبية العمالية – الذين نبيع طاقاتنا الذهنية والبدنية إلى الرأسماليين مقابل ثمن معين يطلق عليه اسم الأجر أو الراتب. والهدف من وراء إنتاج الثروة هو إيجاد البضائع وتوفير الخدمات التي يمكن أن تباع في الأسواق بربح مالي. ولا يكتفي الرأسماليون بالتمتع بالأرباح التي يحصلون عليها من استغلال الطبقة العاملة، ولكنهم كطبقة من طبقات المجتمع يستمرون في تكديس الثروات التي استنزفوها من طبقة العمال جيلاً بعد جيل.

– ٣ –
هل يمكن إصلاح النظام الرأسمالي لفائدتنا؟

لا أبداً، فطالما كانت الرأسمالية موجودة، فالحصول على الأرباح أهم كثيراً من توفير الحاجات. وقد يرحب بعض العمال بشيء من الإصلاح، ولكن لا يمكن لأي إصلاح أن يزيل التناقض الأساسي بين الربح والحاجة، وهو من صميم النظام الحاضر. وسواء كانت الوعود التي تبذل لجعل الرأسمالية تتمشى مع مصالح العمال وعودا تتسم بالإخلاص أو مجرد شعارات إنتهازية فانها مقضي عليها بالفشل المحتوم، لأنها بمثابة الوعد بتحسين مجزرة الحيوانات في سبيل تحقيق مصلحة الماشية.

– ٤ –
هل يمكن اعتبار التأميم بديلاً للرأسمالية؟

لا، إذ أن تأميم الصناعات هو استغلال العمال من قبل الدولة التي تعمل لصالح طبقة الرأسماليين فيها بدلاً من صالح رأسمالي معين أو شركة خاصة. ولا فرق بين العمال الذين يعملون في شركة بريتش ليلاند الموسّعة وأولئك الذين يعملون في شركة فورد التابعة للقطاع الخاص، فكلاهما مسخرون من أجل الربح. كما أن مناجم الفحم لا تعتبر الآن ملكاً للجمهور أو لعمال المناجم أكثر مما كانت عليه قبل عام ١٩٤٧ عندما جرى تأميمها. فالتأميم هو رأسمالية الدولة سواء بسواء.